

الاحتجاج بالأمثال الجاهلية في النحو والصرف

دراسة وصفية تحليلية

Invoking pre-Islamic proverbs in
grammar and morphology
An analytical descriptive study

إعداد

د. خضر منصور يوسف منصور

Dr. Khader Mansour Youssef Mansour

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة كردفان

د. حمزة آدم يوسف حسن

Dr. Hamza Adam Youssef Hassan

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة كردفان

Doi: 10.21608/mdad.2021.199631

القبول : ٢٠٢١/٨/٧ م

الاستلام: ٢٠٢١/٧/١٦ م

منصور ، خضر منصور يوسف وحسن ، حمزة آدم يوسف (٢٠٢١).
الاحتجاج بالأمثال الجاهلية في النحو والصرف، دراسة وصفية تحليلية،
المجلة العربية - مداد ، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،
٥ (١٥)، ص ٦٩ - ٨٨.

الاحتجاج بالأمثال الجاهلية في النحو والصرف، دراسة وصفية تحليلية

المستخلص :

تناول هذا البحث (الاحتجاج بالأمثال الجاهلية في النحو والصرف، دراسة وصفية تحليلية)، هدف إلى الوقوف على الدور الذي يؤديه المثل العربي في الأداء النحوي والتصريفي، اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ التوصل إلى جملة من النتائج منها: احتجاج النحاة بالأمثال لأنها جمل قصيرة ميسرة، وموضع ثقة؛ إذ يمكن أن تتحقق فيها المشافهة، ليس هنالك خلاف حول الاحتجاج بالمثل العربي، لا من حيث الزمان ولا المكان، الاحتجاج بالمثل يشابه الاحتجاج بالشعر من جهة أنّ كلا الأمرين فيه تجوّز الضرورة فيه ليطرد مع القاعدة، تقديم الشاهد النثري (المثل) على الشاهد الشعري فيه دلالة قوية على مكانة الأمثال في الاحتجاج، فللمثل قيمة أدبية ولغوية لا تقل مكانة عن مصادر الاحتجاج الأخرى، وكأنّه قيل للإيفاء بالأغراض النحوية والصرفية، دون الأغراض الأدبية التي يصوّرها ويقوم عليها.

ABSTRACT:

The study dealt with "invoking pre-Islamic proverbs in grammar and morphing, its descriptive analytical study" ..It aimed at identifying the role that the Arab proverb plays in grammatical and morphological performance. The study followed the descriptive analytical approach. There is no disagreement about invoking the Arab proverb, for security in terms of time or place. The invocation of the same is similar to invoking poetry on the one hand that all of the two matters in it may be necessary in order to be expelled with this role. The introduction of the prose "proverb" to the poetic witness is a strong indication of the sources of the protest, as if it was said to fulfill the grammatical and morphological purposes without the literary purposes that it depicts and is based on it.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا وحبينا محمد بن عبد الله الصادق الأمين ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. أما بعد :

اهتم العرب بأمر لغتهم، واعتنوا بها، وحرصوا على سلامتها، وعبروا بها عن أدق ما في نفوسهم من مشاعر وعواطف وأحاسيس.

وقد كانت الأمثال من الفنون الأدبية، التي اهتموا بها، لما لها من أهمية في حياتهم، فقد سجّلت كثيراً من أيامهم، وحرورهم، وغاراتهم، وصوّرت عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية، ومعارفهم ومعتقداتهم الفكرية، وعبرّت عن بيئتهم الطبيعية، بما فيها من نبات وحيوان وأماكن وبلدان، ومن هنا فقد حرص علماء اللغة على تدوينها، وجمعها، وتصنيفها وشرحها في تأليفهم المختلفة، ونظراً لأهميتها فقد أثر الباحثان أن تكون هذه الأمثال موضوعاً لهذا البحث الموسوم بـ: (الاحتجاج بالأمثال الجاهلية في النحو والصرف).

أهمية الموضوع ودوافع اختياره

وقع اختيار الباحثان لهذا الموضوع؛ لجملة من الأسباب لعلّ من أهمها:

أولاً: قلّة الدراسات - على حد علم الباحثين - حول هذا الموضوع، إذا ما قُورنت بالشعر.

ثانياً: أهمية الأمثال اللغوية، فهي مصدر أصيل من مصادر الاحتجاج في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة.

ثالثاً: رقد مكتبة الدراسات الأدبية بمثل هذا النوع من البحوث لعلّه يشفي غليل الشادين والباحثين عن تفرّد اللغة وتميُّزها في كافة الصعد.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

أولاً: بيان أوجه الاحتجاج بالأمثال، وتوضيح قيمتها اللغوية.

ثانياً: الكشف عن مكانة الأمثال وأسباب اعتداد النحاة بها في تعبيدهم.

ثالثاً: إبراز معاني الأمثال الجاهلية ودلالاتها اللغوية والنحوية والصرفية.

منهج البحث

سارت هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي؛ لأنه الأنسب لطبيعتها، حيث يجمع

الباحثان آراء وأقوال العلماء حول القضية موضوع الدراسة، ثم يناقشا ويحللا ويوازننا بين آراء العلماء، بقصد الوصول إلى الحقيقة العلمية.

الدراسات السابقة

لا ندعي أنّ هذا البحث هو الأول في مجاله، فقد تناول الأمثال بالدراسة عدد من الباحثين بأعداد متفاوتة، ومما وقف عليه الباحثان من هذه الدراسات:

- رسالة دكتوراة بعنوان: (الأمثال في النثر العربي القديم مع مقارنتها بنظائرها في الأدب السامية)، إعداد: عبد المجيد عابدين، مقدمة إلى جامعة عين شمس عام ١٩٥٥م، ومن يطلع عليها، يلاحظ أنّه لم يتطرق للموضوعات النثرية، التي وُظفت فيها الأمثال توظيفاً نحوياً وصرافياً.
- دراسة بعنوان: (الخصائص الفنية في الحكم والأمثال العربية)، دراسة تحليلية تطبيقية على مجمع الأمثال للميداني، إعداد: أمين عبدالله محمد الحاوي، وهي رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة النيلين عام ٢٠٠٥م، وهي أيضاً لم تتطرق لموضوع بحثنا تفصيلاً.
- رسالة ماجستير بعنوان: (الأمثال في القرآن الكريم)، مقدمة من الدارس: محمد جابر فياض، إلى جامعة عين شمس عام ١٩٩٣م.
- رسالة بعنوان: (درس الأمثال في الحديث النبوي الشريف)، مقدمة من الدارس محمد جابر فياض، حصل بموجبها على درجة الدكتوراة من جامعة عين شمس عام ١٩٩٥م، وهي دراسة تطبيقية للأمثال في الحديث النبوي الشريف.

هيكل البحث

اقتضت طبيعة الموضوع، أن يكون في مقدمة وخاتمة، وثلاثة محاور، وذلك على النحو الآتي:

- المحور الأول: تعريف المثل في اللغة والاصطلاح.
- المحور الثاني: الاحتجاج بالمثل في القضايا النحوية.
- المحور الثالث: الاحتجاج بالمثل في القضايا الصرفية.

المحور الأول: تعريف المثل في اللغة والاصطلاح

الميم والثاء واللام أصل صحيح، يدل على مناظرة الشيء للشيء، وهذا مثل هذا أي: نظيره. والمثل: الشيء يضرب للشيء فيجعله مثله. وأصل المثل الانتصاب،

والممثل المصوّر على مثال غيره، والمثال: وضع شيء ما ليحتذى به^(١).

وللمثل معان أخرى متقاربة نص عليها اللغويون منها: الآية والعبارة والعظة، والقصة ذات الشان، والصفة الغريبة، وهناك صلة وثيقة بين المثل والمثل، فمن العلماء من يرى أنّهما بمعنى واحد، وهو النظير والشبيه.

قال ابن منظور في (المثل): التسوية والمشابهة يقال: مثَّله ومثَّله ومثَّله. أي: شبَّهه شبَّهه وشبَّهه. وجمع مثل: أمثال، وجمع الأمثال أمثلة^(٢).

ومنهم من ذهب إلى التفريق بين الكلمتين، قال الزركشي: (لو كان المثل والمثل سيان للزم التنافي بين قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)^(٣)، وقوله تعالى: (وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى)^(٤)، إن الأولى نافية له، والثانية مثبتة له^(٥).

المثل في الاصطلاح :

قال ابن عبد ربه يصف الأمثال: (وشي الكلام وجوهر اللفظ وجلي المعاني، فهي أبقى من الشعر وأشرف من الخطابة لم يسر شيء مسيرها ولا عمّ عمومها حتى قيل أسير من مثل)^(٦).

وقال الفارابي في تعريفه للمثل: (المثل ما تراضاه العامة والخاصة في لفظه ومعناه، حتى ابتدلوه فيما بينهم وفاقوا به في السراء والضراء ووصلوا به إلى المطالب القصية وتفرجوا به عن الكرب المكربة، وهو من أبلغ الحكمة لأن الناس لا يجتمعون على ناقص أو مقصر في الجودة أو غير مبالغ في بلوغ المدى في النفاسة)^(٧).

فالفارابي يشير هنا إلى التأثير النفسي الفعّال للأمثال، فهي متنفس معاناة الشعوب التي تعكس حاجات الأفراد الشخصية في دلالة اجتماعية، إنسانية شاملة.

(١)- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٢هـ- ١٩٨١م، مادة (مثل).

(٢)- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، مادة (مثل).

(٣)- سورة الشورى، الآية (١١).

(٤)- سورة النحل، الآية (٦٠).

(٥)- الزركشي (أبو عبدالله بدر الدين محمد بهادر بن عبدالله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العلمية، صيدا، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ- ١٩٧٢م، ج١، ص٤٩١.

(٦)- الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد)، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم، لا ط، لا ت، ج٣، ص٨٩.

(٧)- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٢م، ص٦٥.

أما ابن رشيقي فيقول عن المثل إنَّه سمي كذلك: (لأنه مائل لخاطر الإنسان أبداً، يتأسى به، ويعظ ويأمر ويزجر. وفيه ثلاث خلال: إيجاز اللفظ وإصابة المعنى وحسن التشبيه)^(٨).

وها هو الراغب الأصبهاني يبسط الكلام في معرض حديثه عن الأمثال بقوله: (المثل عبارة عن قول في شيء يشبه قولاً في شيء آخر بينهما مشابهة، ليبين أحدهما الآخر ويصوِّره)^(٩). وذهب ابن القيم الجوزية إلى أن المثل: (وظيفة إبلاغية تقوم على إزالة اللبس وإشاعة الوضوح والإفهام)^(١٠)، فهو يرى أن الأمثال تقوم على تشبيه الشيء بالشيء في حكمه، وتقريب المعقول من المحسوس، أو أحد المحسوسين من الآخر، واعتبار أحدهما بالآخر؛ كقوله تعالى في حق المنافقين: (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً)^(١١). كذلك عرّفه أبو عبيد القاسم بن سلام بقوله: (الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ ما حاولت من حاجاتها في النطق بكناية غير تصريح فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال، إيجاز اللفظ وإصابة المعنى، وحسن التشبيه)^(١٢).

وعرّفه ابن السكيت بقوله: (المثل لفظ المضروب له ويوافق معناه عن ذلك اللفظ)^(١٣)، ويتفق كثير من النحويين على أن الأمثال الواردة بالأدب الجاهلي هي أحد مصادر الاستشهاد الأربعة في النحو العربي، وذلك لما فيها من فصاحة في الكلمة، وبيان في الأسلوب وروعة في التصوير.

المحور الثاني: الاحتجاج بالأمثال في القضايا النحوية

إذا أمعنا النظر في كثير من الأمثال القديمة، وجدنا أن كثيراً منها قد استشهد به النحاة في كتبهم المختلفة من عهد سيبويه حتى وقتنا هذا، فالأجيال توارثت الاستشهاد بهذه الأمثال لتثبيت القواعد النحوية المتعددة، وقد وقف النحاة من الأمثال موقف المتسامح المجوّز لما فيها مخالفة للقاعدة النحوية على اعتبار أنّها مشاركة للنظم في

(٨)- ابن رشيقي (أبو علي الحسن القيرواني)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ج ١، ص ٤٨٦.

(٩)- محمد توفيق، الأمثال العربية، دار الكتب، القاهرة، لاط، لات، ص ٤٢.

(١٠)- ابن القيم الجوزية (أبو عبدالله محمد بن أبي بكر)، الأمثال في القرآن الكريم، دار العلم، القاهرة، لاط، لات، ص ١٧٣.

(١١)- سورة البقرة، الآية (١٧).

(١٢)- السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وآخرون، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٦م، ج ١، ص ٤٨٦.

(١٣)- أبو الفضل الميداني، مجمع الأمثال، ج ١، ص ٣٣.

بعض الجوانب، فأجازوا فيها من الضرورات ما جَوَّزوه في الشعر^(١٤)، ويقول أبو علي الفارسي: (... لأن الغرض من الأمثال إنَّما هو التيسير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوِّز الضرورة فيه)^(١٥)، وذهب المبرد إلى ما ذهب إليه ابن جني فقال: (والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها)^(١٦).

وإذا أطلنا النظر في كتب النحو المختلفة وجدنا أمثالاً متعددة حول بعض المسائل النحوية، ويكون من المفيد هنا أن نذكر بعض هذه الأمثال التي استشهد بها النحاة في كتبهم لما لها من دور فعَّال في توضيح القاعدة النحوية.

ولعلَّ في مقدمة هذه الأمثال التي نسوقها في القضايا النحوية قول بعضهم: (مكرهٌ أخاك لا بطل)،^(١٧) حيث استشهد به النحاة على أن العرب استعملوا الأسماء الستة مقصورة، فتكون بالألف رفعاً ونصباً وجرأً في إعرابها، والشاهد في هذا المثل كلمة (أخاك)، حيث أتت هذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع، وبناءً على هذا (فأخاك)، مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، و(مكره) خبر مقدم، و(بطل)، معطوف على مكره بـ(لا)، وهذا هو مذهب البصريين، ويجوز فيه أن يكون (مكره) مبتدأ، و(أخاك)، نائب فاعل سد مسد الخبر، وهذا مذهب الكوفيين والأخفش، الذين لا يشترطون في الوصف أن يعتمد على نفي أو استفهام^(١٨)، ومجيء هذه الكلمة (أخاك)، بالألف في موضع الرفع - فيما يبدو - يدل على أن المتكلم اعتبر رفعه بضمّة مقدرة على الألف كالأسماء المقصورة^(١٩).

(١٤) - محمد إبراهيم عبادة، عصور الاحتجاج في الشعر العربي، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ص ١٧٣.

(١٥) - المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد، عبد الأكبر الأزدي)، المحتسب، تحقيق أحمد الدالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٨-١٩٩٧م، ص ٧٠.

(١٦) - المبرد، المقتضب، تحقيق حسن محمد، مراجعة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠-١٩٩٩م، ج ٤، ص ٢٦١.

(١٧) - أبو الفضل الميداني، مجمع الأمثال، ج ١، ص ٧٤، وقيل: إن أول من قال هذا الكلام هو عمرو بن العاص حين دفعه معاوية لمبارزة علي - رضي الله عنه - فلما قابله قال هذا المثل فأعرض عنه، وقيل: أن أول من قاله هو: أبو حنبل حين دفعه خاله لمقاتلة جماعة قتلوا إخوته، وهو مثل يضرب للرجل يحمله غيره على ما ليس من شأنه.

(١٨) - ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي)، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وآخرون، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج ١، ص ٤٩.

(١٩) - ابن هشام (أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري)، أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ج ١، ص ٤٨.

وإذا نظرنا إلى هذه الألف نجدها أنها منقلبة عن واو محذوفة كما يقول علماء الصرف، فصارت كألف المقصور، وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها، كالهدى والرضا والمصطفى، وكان أصلها (أَخُو)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وتعرب بحركات متعددة على الألف، تقول: جاء أخاك، ورأيت أخاك، ومررت بأخاك في الأحوال الثلاث، وقد جمعت هذه اللغات الثلاث في قول الشاعر^(٢٠):

إن أباه، وأبا أباه * قد بلغا من المجد غايتها

ومن الأمثال التي استشهد بها النحاة قولهم: (من حفنا أو رفنا فليترك)^(٢١)، حيث أستخدم به في باب الشرط وخاصة عند الأدوات التي تجزم فعلين، ومنها بطبيعة الحال (من)، وهي اسم شرط، وهي من الأدوات التي تدخل على جملة؛ فقيد تعليق أمر على آخر، وتسمى هذه الجملة جملة شرطية وهي:

- من: أداة الشرط.

- حفنا: مكونة من الفعل والفاعل في محل جزم جملة فعل الشرط، أو رفنا جملة معطوفة على الجملة التي قبلها.

- فليترك: جملة جواب الشرط، ويلاحظ على هذه الجملة ما يلي:

١- أن فعلها فعل مضارع.

٢- أنها اقترنت بالفاء.

٣- أنها جملة طلبية مقترنة بلام الأمر.

إذن جملة جواب الشرط مقترنة بالفاء، ولذلك قرر النحاة أنه يجب اقتران جواب الشرط بالفاء في أمور ستة منها الجملة الطلبية التي تتكون من الأمر والنهي والاستفهام، وهي هنا جملة فعلية طلبية فعلها مضارع مقترن بلام الأمر.

وإذا تطرقنا إلى دلالة هذا المثل نجد أنها تتمثل في أنه؛ من يريد المدح والتزيين في أحد يجب عليه أن يقتصد وألاً ببالغ، والحف والرف: التزيين، وأصله أن جارية من

(٢٠) - من شواهد السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ج١، ص١٢٩.

(٢١) - أبو هلال العسكري (الحسن بن عبدالله)، جمهرة الأمثال، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، ج٢، ص٢٢٩.

الأعراب عثرت على نعامه قد غصت بصمغة فاحتملتها وقالت^(٢٢):

من حَقْنَا أو رَفْنَا فليترك *** نِعْمًا غُصت بصعور

والصعور: الصمغ، أي: فليمسك فليس بنا إليه حاجة مع ما ظفرنا به .

ومن الأمثال التي وردت في كتب النحاة ودلّت على قواعد نحوية قول بعضهم (رجع بخفي حنين)، وقد استشهد به على حذف نون المثني عند الإضافة، وهذا هو المسموع عن العرب والذي أقره النحاة في مؤلفاتهم نحو: جاءني غلاماً زيد، ورأيت قومي عمر، والأصل (غلامان - وقومين)، وذلك أن النون عوض من الحركة والتنوين لا يثبت مع الإضافة فكذلك ما هو بدل منه^(٢٣).

وقد تحذف نون المثني تقصيراً كما في قول الشاعر^(٢٤):

خيلِي ما إن أنتما الصادقا هوئ *** إذا خضتما فيه عدولاً وواشيا

حيث حُذفت نون المثني تقصيراً من صلة الألف واللام في كلمة (الصادقا)، والأصل (الصادقان)، وإذا كانت نون المثني تحذف عند الإضافة - كما سبق - إلا أن الكوفيين رأوا حذف نون التنثية من غير إضافة كما في قول الراجز^(٢٥):

قد سالم الحياتِ منه الفَدَمَا *** الأفعوان والشجاع الشَّجَمَا

فكانوا يقولون: أراد (القدمان)، بحذف النون، وقد أنكر ابن جني هذه الرواية فقال: وأما ما ذهب إليه البغداديون من أنه يجوز حذف نون التنثية، فقد احتجوا لذلك بالشاهد السابق فهذه رواية لا يعرفها أصحابنا، والصحيح عندنا هو ما رواه سيبويه: (قد سالم الحيات منه القدم)، برفع (الحيات)، ونصب (القدم)^(٢٦).

وعلى الرغم من الشواهد الشعرية التي حذفت منها نون المثني في غير الإضافة؛ إلا أنه تبقى القاعدة الأصلية التي أصَل لها القرآن الكريم، وهي حذف نون المثني عند الإضافة، وسار النحاة والمفسرون على هذا المنحى، وهذا هو الرأي الراجح، وإن كان

(٢٢) - أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج٢، ص٢٢٩ - ٢٣٠.

(٢٣) - انظر: ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد أحمد وآخرون، المكتبة التوفيقية، القاهرة، لاط، لات، ج٢، ص٣٤٠.

(٢٤) - البيت مجهول القائل، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٦٥.

(٢٥) - البيت منسوب إلى العجاج، وهو في ملحق ديوانه، انظر: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجبل، بيروت، ط١، لات، ج١، ص٢٨٧.

(٢٦) - ابن جني (أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، تحقيق أحمد فريد أحمد وآخرون، المكتبة التوفيقية، القاهرة، لاط، لات، ج٢، ص٤٩.

هناك كلام كثير لدى النحاة في هذه المسألة ولكنّه يعد ذلك من قبل الضرورة الشعرية أو من الشواذ التي لا يقاس عليها كما في الشواهد الشعرية السابقة.

والمثل السابق تتلخص قصته في أن حنيناً كان إسكافياً فساومه أعرابيٌّ على خفين فاختلفا فأراد حنين أن يغيظ الأعرابي، فأخذ أحد الخفين وطرحها في الطريق ثم ألقى الآخر في مكان آخر، فلما مر الأعرابي بأحدهما قال ما أشبه بخف حنين ولو كان معه الآخر لأخذته، ثم مشى فوجد الآخر فترك راحلته وعاد ليأتي بالخف الأول، وكان حنين يكمن له فسرق راحلته ومتاعه وعاد الأعرابي إلى قومه يقول لهم: جننكم بخفي حنين، ويضرب هذا المثل لمن خاب مسعاه.

ومن الأمثال التي تبين حضور المثل العربي في تقوية القاعدة النحوية لدى النحاة قولهم: (وقع المُصطرعان عدلي عير)^(٢٧)، فقد استشهد به النحاة في سياق أن الحال تأتي وصفاً مشتقاً من المصدر أو غير المصدر أو اسم الفاعل أو المفعول، وما يغني عن الاشتقاق أمور: أحدها وصف الحال نحو قوله تعالى: (تي ثرثر ثم) ^(٢٨)، والثاني: تقدير مضاف قبله أي: أن تقدير المحذوف في المثل المذكور مثل عدلي، والثالث: دلالة على سعر نحو: بعث الشاة شاةً بدرهم، والرابع: دلالته على مفاعلة نحو: كلمته فاه إلى فيّ، أي: مشافهةً، وبعته يداً بيدٍ، أي: مناجزةً، ورأساً برأس، أي: مماثلةً ^(٢٩)، ومدلول هذا المثل أي: أنهما وقعا معاً ولم يصرع أحدهما الآخر، والعير: الحمار.

ومن الأمثال التي وردت في مؤلفات بعض النحاة وتحمل في طياتها تنبيهاً لبعض القواعد النحوية؛ قول العرب: (سبق السيف العذل أيها المقدام)^(٣٠)، حيث استشهدوا به على نداء الاسم المقترن بالألف واللام ب(يأيهما)، فمن المعروف لدى النحاة أن الاسم المقترن بالألف واللام حينما يُوضع في أسلوب نداء فيسبقه التركيب (يا أيها) وهو مكون من الآتي:

- يا : أداة نداء حرف مبني لا محل له من الإعراب .

- أي : منادى مبني على الضم .

- ها : للتنبيه .

وحُدّف حرف النداء (يا)، في قولهم: (أيها المقدام)، وهنا حكم خاص يختص بهذا

(٢٧) - ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٤٣٣.

(٢٨) - سورة مريم، الآية (١٧).

(٢٩) - السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣٠) - أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج ١، ص ٥١١.

الحرف دون أخواته من أدوات النداء، فالأصل في حرف النداء أن يكون مذكوراً، وهذا ينطبق على حروف النداء غير (يا)، أما هذا الحرف فقد ورد في استعمال اللغة محذوفاً تخفيفاً واختصاراً لكثرة دوران استعماله على الألسنة، وهذا واضح في قوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا) ^(٣١). وقوله تعالى: (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ) ^(٣٢).

ففي الآيتين السابقتين حذف حرف النداء (يا)، جوازاً ولو ذكر لكان الكلام وارداً على الأصل دون اعتراض.

ولكن حذف حرف النداء (يا)، يكون واجباً في كلمة (اللهم)، وهي مكونة من لفظ الجلالة (الله)، ومن (ميم)، مشددة متصلة به جاءت عوضاً عن حرف النداء المحذوف وهذه الكلمة -اللهم- بهذه الصورة هي المستعملة بكثرة في نداء اسم الله - سبحانه وتعالى - ومن شواهد ذلك قوله تعالى: (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ) ^(٣٣).

أما إذا استعملنا حرف النداء (يا)، مع لفظ الجلالة (الله)، بدون الميم المشددة وجب ذكر هذا الحرف وعدم حذفه، تقول مثلاً: يا الله أعطني الخير كله عاجله وأجله، ونسألك يا الله علماً نافعاً، وإذا عدنا إلى دلالة هذا المثل ومدلوله نجده يطلق على فوات الأوان، فمثلاً إذا واعدت شخصاً ما على مقابلة لقضاء بعض الأمور، وخلفت ذلك الموعد، ورجعت له بعد مدة لقضاء هذه الأمور، فإنه يقول لك ^(٣٤) (سبق السيف العذل) أي: فات الأوان على موعدك، وكان العرب حريصون على الالتزام بالمواعيد، وعدم خلف الوعد.

ومن الأمثال التي وردت في مؤلفات كثير من النحاة قول النعمان بن المنذر: (قد قيل ذلك إن صدقاً وإن كذباً) ^(٣٥)، استشهدوا به على جواز حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها إذا تقدم عليهما إحدى أداتي الشرط (إن، لو)، ففي هذا المثل يكون تقدير الكلام: إن كان القول صدقاً، إن كان القول كذباً، ويكون التقدير في قولك: تتوالى الحروب في الدنيا إن حقاً وإن باطلاً، وهذا الحذف - بعد هاتين الأداتين - جائز لا واجب بمعنى أنه يمكن أن تنطق الجملة كاملة دون حذف وهذا هو الأصل، كما يمكن نطقها بالحذف وهذا خلاف الأصل، فمثلاً إذا قلنا: (تقبل النصح ولو مُرّاً)، يمكن أن تقول: (تقبل النصح ولو كان النصح مُرّاً)، وباستقراء الأساليب العربية؛ وُجد أن كان واسمها يحذفان من الكلام إذا تقدم عليهما إحدى أداتي الشرط (إن، لو).

(٣١) - سورة يوسف، الآية (٤١).

(٣٢) - سورة الرحمن، الآية (٣١).

(٣٣) - سورة آل عمران، الآية (٢٦).

(٣٤) - أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج ١، ص ٥١١.

(٣٥) - أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج ٢، ص ١٤٤.

وفي باب المفعول المطلق استشهد النحاة ومنهم سيبويه، بقول العرب: (مواعيدُ عرقوب أخاه بيثرب)، على جواز حذف عامل المصدر إذا كان معلوماً لدى السامع من خلال سياق الكلام، وقال في ذلك: (كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه، ولكنه ترك (واعدتني)، استغناءً بما هو فيه من الخلق، واكتفاءً بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك)^(٣٦).

وفي باب النداء استشهد الكوفيون بالمثل: (أصبح ليل)، و(افتد مخنوق)، و(أطرق كرا إن النعام في القرى)، و(يا صاح) يريدون: يا ليل ويا مخنوق ويا كروان ويا صاحب، على جواز حذف حرف النداء والنون ترخيماً إذا كان المنادى نكرة مقصودة، كما في الأمثلة السابقة^(٣٧)، أما البصريون فلا يجيزون هذا الحذف في هذه المواضع، ويخرجون ما جاء من ذلك على الضرورة في الشعر^(٣٨)، وإن جاء تعري المنادى من حرف النداء في اسم الجنس، فعلى وجه الندور^(٣٩).

وقولهم: (أطرق كرا) يُضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضوع الجليل، لا يتكلم فيه أمثاله والمعنى: أسكت يا حقير حتى يتكلم الأجلء، والكرى: الكروان، ومن الأمثال التي استشهد بها النحاة في مؤلفاتهم قولهم: (كن وسطاً وامش جانباً)^(٤٠)، حيث استشهدوا به ضمن عوامل استنثار الضمير وجوباً، فقد قُسم الضمير المستتر إلى مستتر جوازاً وهو ما يمكن أن يقوم مقامه في هذا النطق، كما يبقى المعنى العام للجملة سليماً بصورة عامة، تقول مثلاً: العدل يحقق الأمن، فالفعل (يحقق)، فاعله ضمير مستتر جوازاً تقدير (هو)، ومن الممكن ظهور هذا الفاعل هكذا: العدل يحقق فرضه الأمن.

أما النوع الثاني من الضمير المستتر فهو المستتر وجوباً ومعناه أنه يمكن أن يحل محله في جملة الاسم الظاهر، بمعنى أنه يصعب نطقاً وضع اسم ظاهر في موضعه، فإذا قلت مثلاً خذ الرفيق قبل الطريق، نجد أن فاعل الفعل (خذ)، مستتر وجوباً تقديره (أنت)، إذا لا يمكن أن يحل الاسم الظاهر مكانه، وبتطبيق ذلك على المثل الذي نحن بصده نجد أنه يتكون من شقين كالآتي:

- الشق الأول: كن وسطاً، وهو يتكون أيضاً من:

- (٣٦) - سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢٧.
 (٣٧) - أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج ١، ص ١٥٨. وانظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٢٥، همع الهوامع، ج ٢، ص ٦١.
 (٣٨) - خالد الأزهرى (خالد بن عبد الله)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م، ج ٢، ص ١٦٥.
 (٣٩) - الأشموني (علي بن محمد)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م، ج ٢، ص ٢٨٣.
 (٤٠) - أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج ٢، ص ١٤٤.

- ١- الفعل كن، وهو بصيغة الأمر من كان الناقصة التي تحتاج إلى اسم وخبر لها .
 ٢- اسم كن ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، إذا لا يصح الاسم الظاهر مكانه، وهذا هو موضع الشاهد الأول.
 ٣- وسطاً خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهذه جملة بسيطة ذات معنى.
 - الشق الثاني: وامش جانباً، وهو يتكون بدوره من الآتي:

١- امش وهو فعل أمر مبني وعلامة بنائه حذف حرف العلة، لأنه معتل الآخر، وأصله مشى- يمشي، أي أن حرف العلة في آخره، ولذلك يطلق عليه الصرفيون أنه معتل ناقص^(٤١).

٢- فاعل (امش)، ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، إذ لا يصح وضع الاسم الظاهر مكانه وهذا هو موضوع الشاهد الثاني.

٣- جانباً حال للفعل (امش)، لأنه لازماً، وهذه جملة بسيطة ذات معنى- أيضاً-، إذن يستتر الضمير وجوباً في مواضع منها فعل الأمر للواحد المخاطب وهذا ينطبق على المثل الذي معنا، والفعل المضارع المبدوء بحرف المضارعة الهمزة ك(اقرأ) والمبدوء بالنون ك(نقرأ)، والمبدوء بتاء الخطاب للواحد المذكر، وصيغة التعجب (ما أفعله)، وفاعل (خلا وعدا وحاشا)^(٤٢).

وهذا المثل بشقيه تتمثل دلالاته في أنه يجب عليك أن تخاطب الناس كي تعيش في غمارهم، وزايلهم بعملك وخلقك، فإن أخلاق الجمهور وأعمالهم رديئة في كل زمان وكل مكان، فجعل كونه وسط الناس مثلاً لمخالطتهم، ومشيه جانباً مثلاً لمزاولة أعمالهم وأخلاقهم^(٤٣).

وإذا نظرنا إلى الشواهد السابقة وغيرها يتضح لنا إن كل هذه الأمثال ليست من أقوال أناس معروفين، ومعروف أن المثل لا يتغير، بل يجري كما جاء في أمثالهم على الألسنة، وإن خالف النحو وقواعد التصريف.

ومن الأمثال التي ذاع صيتها وشكلت حضوراً في ترجيح الحجة النحوية، ما جاء في استشهاد أهل اللغة بالمثل الجاهلي: (أحشفاً وسوء كيلة)^(٤٤)، وقولهم: (الكلاب على

(٤١)- حسين محمد شرف، الوسيط في تصريف الأفعال، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، ج١، ص٦٦.

(٤٢)- انظر: محمد عيد، النحو المصفى، ص ١٣٦.

(٤٣)- أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج ٢، ص ١٤٤.

(٤٤)- المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤١.

البقر^(٤٥)، احتجاجاً على حذف ناصب المفعول به جوازاً ووجوباً، حيث يُحذف ناصب المفعول به قياساً لقريظة لفظية أو معنوية، ففي قولهم: (أحشفاً وسوء كيلة) أي: تعطيني حشفاً وتسيء الكيل^(٤٦)، مثل لمن يظلم الناس من وجهين. وفي قولهم: (الكلاب على البقر)، بإضمار (إرسال) ومعناه: خلّ بين الناس جميعاً خيرهم وشرهم، واعتنم أنت طريق السلامة فاسلكها^(٤٧).

هذا وقد جعل النحاة لحجية المثل كثرة دورانه واستعماله، وما عدا ذلك فيؤخذ على السماع، فلا تطرد فيه القاعدة ولا يجب إضمار فعل، كما يجب الحذف سماعاً في الأمثال التي جرت، فلا تغير كقولهم: (كلُّ شيءٍ ولا شيمة حرّ)^(٤٨)، أي: انت ولا ترتكب^(٤٩).

وفي باب ما يجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر إذا كان اسماً أو فعلاً؛ أجاز العلماء تقديم المخفوض على الظاهر في قولهم: (في بيته قصدت عمراً)، ومن الأمثال التي احتجوا بها: (في بيته يؤتى الحكم)، ونقول: بلغ أجله زيداً، وزان الثوب علمه، ولم يجز: زان علمه الثوب، وجاء ذلك في قوله تعالى: (ين بيني وبينك) ^(٥٠)، و(يريز يم) ^(٥١)، كما جاز في ضرورة الشعر، لأنَّ الشعر موضع الضرورة، قال الشاعر^(٥٢):

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بِنِ حَاتِمٍ * جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

والشاهد فيه: (جزى ربه عني عدي) ^(٥٣).

ومن الأمثال التي أُنشدها بها قولهم: (في كَلِّ وادٍ بنو سعد)^(٥٤)، فقد استشهدوا به في باب منع تأخير الخبر ووجوب تقديمه، وقد ذكر السيوطي أن الخبر يُمنع تأخيرهِ ويجب تقديمه لجملة من الأسباب، أولها: أن يُستعمل في مثل، لأن الأمثال لا تتغير^(٥٥)، ممَّا يؤكد على أهمية المثل في تعويد اللغة. ويُضرب هذا المثل للدلالة على استواء القوم في

(٤٥) - أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج ١، ص ٨٥ - ٨٦.

(٤٦) - السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٣-١٤.

(٤٧) - المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٣.

(٤٨) - ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ٣١٨.

(٤٩) - السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٣.

(٥٠) - سورة البقرة، الآية (١٢٤).

(٥١) - سورة هود، الآية (٤٢).

(٥٢) - من شواهد شرح المفصل، ج ١، ص ٧٦.

(٥٣) - الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق)، كتاب الجمل في النحو، تحقيق الدكتور علي

توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الأردن، ط ٢٠٠٥ - ١٩٨٥م، ص ١١٩.

(٥٤) - الميداني، جمهرة الأمثال، ج ١، ص ٥٤.

(٥٥) - السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٣٣٢.

الخير والشر والمكروه.

ومما جاء، قولهم: (شُرُّ أهرَّ ذَا ناب)^(٥٦)، للاحتجاج على جواز الابتداء بالنكرة إذا حصلت الفائدة ووضح الوصف المقدر، أي: شر عظيم^(٥٧)، ويُساق هذا المثل للدلالة على ظهور أمارات الشر، وذا الناب: هو الكلب، وأهر الكلب: جعله يهر أي: يصوت دون أن ينبج، وإذا تعددت رواية المثل يسقط الاستدلال به، وذلك في قولهم: (حكمتك مُسْمَطاً)^(٥٨)، وروي: (حكمتك) بالنصب بفعل محذوف، ونصب (مسمطاً) على الحال، كما روى (حكمتك مسمطاً) بالرفع، ووجه الاستشهاد هنا، مجئ حكمتك مبتدأ ومضافاً إليه، والخبر محذوفاً وجوباً، أي: لك مسمطاً؛ أي: نافذاً، والقياس رفعه لصلاحيته للخبرية، ولعلَّ روايته برفع (حكمتك) ونصب (مسمطاً) هي من تركيب النحاة، وقد شدَّ من وجهين: النصب مع صلاحية الحال للخبرية كما ذكر، والثاني: أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر، وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر، ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في حكمتك، لأن الذوات لا تُوصف بالنفوذ^(٥٩)، وقيل هذا المثل لرجل حكّمه عليهم وأجازوا حكمه، وقد جاء أيضاً في باب الحال المضاف قولهم: (تفرقوا أيادي سباً)^(٦٠)، فأول بتقدير (مثل) أو (تبدداً لا بقاء منه)، ومنه: (طلبتة جهدي وطاقتي ووحدي)، أي: جاهداً ومطيقاً ومنفرداً، ورجع عوده على بدئه، أي: عائداً^(٦١)، ويُضرب هذا المثل السالف الذكر في الفرقة، لأنَّ سباً لما أذهب الله عنهم جنتهم وعرّق مكانهم؛ تبددوا في البلاد.

المحور الثالث: الاحتجاج بالأمثال في القضايا الصرفية:

من الأمثال التي احتجوا بها في القضايا الصرفية، جمع (فعليل) على أفعال شذوذاً، كما يُجمع (فعال) على (فِعُول) مكثرأً، ومن ذلك قولهم: (العنُوقُ بعد التُّوقِ)^(٦٢)، كما جمعوا أعناقاً أيضاً على (فُعُل) بضم العين وإسكانها، قالوا: عُنُقٌ وَعُنُقٌ^(٦٣)، ويراد بهذا المثل: الأمر الصغير بعد العظيم، وتقول: (الصيف ضيَعَتِ اللبن)، بكسر التاء إذا

(٥٦) - ابن منظور، لسان العرب، ج٥، ص ٢٦١.

(٥٧) - السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص ٣٢٦.

(٥٨) - أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج١، ص ٢٥١. وانظر الميداني، جمهرة الأمثال، ج١، ص ٢١٢، ج١، ص ١٤٣.

(٥٩) - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف بركات يوسف هبود، مراجعة الشيخ يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، ٢٠٠٠م، ج١، ص ٢٢٢.

(٦٠) - ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص ٩٤.

(٦١) - السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ٢٣٠.

(٦٢) - الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص ٣٠٩.

(٦٣) - ابن عصفور (علي بن مؤمن)، المقرب، تحقيق عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩١-١٩٧١م، ج٢، ص ١١٩.

خوِطِبَ بها المذكر والمؤنث والاثنتان والجمع، وإتّما التزم فيه ذلك لأنَّ الأمثال لا تغيّر كما ورد ذكره، وأنّهم يستجيزون فيه ما يستجيزون في سائر الكلام، وقد يروى: (في الصيف ضبعت اللبن)، يُضْرَبُ لمن يطلب شيئاً قد قوّته على نفسه^(٦٤). وفي باب صرف أسماء البلدان، احتج النحاة بقول العرب: (كجالب التمر إلى هجر)^(٦٥)، بصرف هجر، ذلك لأنَّ أسماء البلدان يغلب على بعضها التذكير والصرف، والصرف أجود، إذا قُصِدَ بها مكان، أما إذا قُصِدَ بها بقعة أو بلدة لم تُصْرَفْ، تقول: دخلتُ واسطاً وهجرَ ودابغَ، ومنه قول الفرزدق^(٦٦):

منهّنَّ أيامٌ صدقٍ قد عُرفتِ بها * أيامٌ واسطاً والأيامُ من هَجَرَ

وورد هذا المثل الذي نحن بصدد بصيغة أخرى وهي: (كمستبضع التمر إلى هجر)، ويُضْرَبُ هذا المثل لأنَّ هجر معدن التمر والمستبضع إليه مخطئ.

ومن الأمثال التي سُمعت عن العرب وأحتج بها علي إعمال المصدر في الجمع المكسر قولهم: (تركته بملاجس البقر أولادها)^(٦٧)، حيث أعمل المصدر^(٦٨) ومنه قول الشاعر^(٦٩):

وعدتُ وكان الخلفُ منك سجيّةً * مواعيدُ عُرفوبٍ أخاهُ بيثرب

ومعنى هذا المثل: تركته بالمكان القفر الذي لا يُدرى أين هو.

ومنع أبو حيان النصب بالمصدر، وأجاز النصب بمضمر على تأويل ما ورد، أي: لحست أولادها، ووعد أخاه^(٧٠).

فقد جاء - أيضاً - في أمثالهم: (أعط القوس باربيها)، بتسكين الباء في باربيها، والأصل فتحها، ومن الأمثال التي احتجوا بها: (أجناؤها أبناؤها)^(٧١)، جمع جان وبان، والقياس الصرفي: (جناتها بُناتها)، لأنَّ فاعلاً لا يُجمع على (أفعال).

(٦٤) - السيوطي (الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ج٣، ص ١٣٠.

(٦٥) - الميداني، مجمع الأمثال، ج٢، ص ١٢٩.

(٦٦) - الفرزدق (همام بن غالب)، ديوانه، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت، ص ٢٩١.

(٦٧) - ابن منظور، لسان العرب، ج٦، ص ٢٠٥.

(٦٨) - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، فواز الشّعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م، ج٢، ص ٣٦٦.

(٦٩) - من شواهد ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، ص ٢٦١.

(٧٠) - السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص ٤٤.

(٧١) - أبو الفضل الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق وشرح، قصي الحسين، ج١، ص ١٨٧.

وأيضاً من الأمثال التي وردت في مؤلفات بعض النحاة وتمّ الاستشهاد بها؛ قول العرب: (القولُ ما قالت حذام)^(٧٢)، فقد استشهدوا به في باب النكرة وهي سبعة أنواع منها: العلمية مع العدل، فالعلمية معروفة، أما العدل فيقصد به: اشتقاق اسم من اسم نحو اشتقاق عمر من عامر، وزفر من زافر، والمشتق فرع على المشتق منه^(٧٣)، واجتماع العلمية مع العدل يكون في مواضع معينة يمنع الاسم خلالها من الصرف وهذه المواضع هي:

الموضع الأول: ما كان على وزن (فعل)، من ألفاظ التوكيد المعنوي، وذلك نحو: جُمع، وكُتِع^(٧٤)، وبضع^(٧٥)، ويُتِع^(٧٦)، فإن هذه الألفاظ وما شابهها تمنع من الصرف، وذلك لشبه العلمية والعدل.

الموضع الثاني: ما كان على وزن (فعل)، ولكنه علم مذكر ممنوع من الصرف، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية، مثل عمر وزفر، فإنهم قدره معدولاً، لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف، إذ ليس مع العلمية سبب آخر لمنع الصرف، فلجأ النحويون إلى العدل .

الموضع الثالث: لفظ (سحر)، الملازم للظرفية، وهو وقت معين بعينه ملازم للظرفية، مجرد من (ال)، والإضافة، تقول مثلاً: ذاكرت يوم الجمعة سَحَرَ.

فكلمة (سَحَرَ)، ظرف منصوب بالفتحة ممنوع من التثوين للعلمية والعدل^(٧٧).

الموضع الرابع: وهو موضع الشاهد، وهو ما كان علماً لمؤنث على وزن .

(فعال)، مثل: حذام وقطام وسجاح، أعلام نساء، فللعرب فيه مذهبان:

المذهب الأول: وهو مذهب الحجازيين، فإنهم يبنون ذلك كله على الكسر، تشبيهاً له بنزال، سواء أكان وزن (فعال)، علماً مؤنثاً مختوماً بالهاء أم غير مختوم، تقول: هذه حذام، ورأيت حذام، ومررت بحذام، فهي مبنية على الكسر في حالات الإعراب الثلاث،

(٧٢)- أبو الفضل الميداني، مجمع الأمثال، ج٢، ص ١٩٤ .

(٧٣)- انظر: محمد عيد، النحو المصفي، مكتبة الشباب، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، ص٤٧ .

(٧٤)- كتع: رجل كتع، أي: مشتم في أمره، وقيل كتع: أي: تقبض وانضم. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة

(كتع).

(٧٥)- بُضِعَ: يقال: بضع من الماء. انظر: المصدر نفسه، مادة (بضع).

(٧٦)- بتع: يقال: شديد المفاصل... انظر: المصدر نفسه، مادة (بتع).

(٧٧)- انظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك في هامشه، ج٤، ص ١١٩ .

ومن صور ذلك ما ورد في قول الشاعر^(٧٨):

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوا *** فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

حيث وردت كلمة (حذام)، في الموضوعين مبنية على الكسر^(٧٩)، وهي في موقع رفع فاعل في الحالتين، وهذا دليل على بناء كل ما هو على وزن (فعال)، على الكسرة عند الحجازيين، إذ لو كان معرباً للزم أن يرفع بالفاعلية ظاهراً، ونظير هذا البيت قول الشاعر^(٨٠):

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قِطَامُ *** رَضِينَا بِالنَّحْيَةِ وَالسَّلَامِ

حيث وردت كلمة (قطام)، مبنية على الكسر^(٨١)، مع أنها في موضع الرفع، إمّا لأنها مبتدأ تقدم خبره، وإمّا لأنها فاعل بتاركة، سد مسد خبره .

المذهب الثاني: وهو مذهب بعض بني تميم ويرى أنّ كل ما جاء على وزن (فعال) يمنع من الصرف مطلقاً بشرط ألا يكون مختوماً بالهاء، ويعلل النحاة أن سبب المنع هو العلمية والعدل، لأن الأصل: راقشة وحاذمة وفاطمة، فَعُدِلَ عن هذا الأصل إلى وزن (فَعَالٍ) ليكون العدل هو سبب المنع من الصرف، وليس العدل السماعي^(٨٢).

وهذا المثل الذي نحن بصدد الحديث عنه يُضْرَبُ في تصديق الرجل صاحبه في أقواله وأفعاله، وهذا يدلنا على حرص العرب وتمسكهم بالصدق الذي تستقيم به الحياة مع بقية الصفات الأخرى التي كانوا يتصفون بها .

ومن الأمثال التي وردت في كتب بعض النحويين والصرفيين قول العرب^(٨٣): (لا يُطَاعُ لِقْصِيرِ أَمْرٍ)، حيث استشهد به النحويون عامة والصرفيون خاصة على بناء الفعل المضارع المعتل الوسط للمجهول، فمن المعروف أن الفعل المضارع بصفة عامة عندما

(٧٨)- اختلف في نسب هذا البيت : فقيل : إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقيل : إنه للجم بن صعيب ، والصواب أن البيت للجم بن صعيب ، وحزام امرأته ، انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (حذم).

(٧٩)- ابن هشام الأصبغ، قطر الندى وبل الصدى، شرح محمد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ب، ت، ص ٨.

(٨٠)- النابغة الذبياني (زيد بن معاوية) ، ديوانه ، تحقيق كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م ، ص ١١١.

(٨١)- انظر: ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي)، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث، مصر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، الهامش، ج٣، ص ٣٣٧.

(٨٢)- هذا الرأي الذي يفضله عباس حسن ، ويرى أنه بعيد عن التكلف الذي ذهب عليه النحويون في طريقتهم لمفهوم كلمة العدل التي تمنع الاسم من الصرف مع العلمية ، انظر: عباس حسن ، النحو الوافي، دار المعارف ، القاهرة ، ط١، ب، ت، ج٤، ص ٢٥٦.

(٨٣)- أبو هلال العسكري ، جمهرة الأمثال ، ج٢، ص ٢٠٣.

يُبنى للمجهول يُضم أوله ويفتح ما قبل آخره، تقول مثلاً: يُدخّل الطائعون الجنة زمراً، هذا إذا كان صحيحاً أي ليس فيه حرف علة، أما إذا كان الفعل المضارع معتل الوسط بالواو أو بالياء، فإن واوه أو ياءه تقلب إلى ألف عند البناء للمجهول، فمثلاً نقول في الأفعال الآتية ما يلي^(٨٤):

- يطيع : يُطاع .

- يبيع : يُباع ، انقلبت الياء ألفاً .

- يقول : يُقال .

- يصوم : يُصام ، انقلبت الواو ألفاً .

والمثل الذي بين أيدينا قد ورد مبنياً للمجهول، حيث بنى الفعل (يُطاع)، للمجهول وأصله: يطيع، فقلبت الياء ألفاً وإذا رددناه إلى البناء للمعلوم فيصبح: لا يطيع الناس لقصير أمراً، والمثل على هيئته التي ورد بها يتكون من الآتي:

- لا : نافية لغرض النفي لا عمل لها سوى ذلك، ولا تؤثر على الفعل المضارع .

- يُطاع: فعل مضارع مبني للمجهول، وأصله (يطيع).

- لقصير: جار ومجرور متعلق بـ (يطاع).

- أمر: نائب فاعل للفعل (يطاع) مرفوع بالضممة الظاهرة.

ومما يُلاحظ على هذا المثل أنه فصل بين الفعل المبني للمجهول (يُطاع) ونائب الفاعل (أمر)، بالجار والمجرور (لقصير)، والأصل: لا يُطاع أمرٌ لقصير، ولكن العرب عندما أطلقت المثل أطلقته هكذا، وهذا هو سر الفصاحة والروعة في اللغة العربية.

ودلالة هذا المثل تتمثل في أنه يُضرب للرجل الخامل يقول الرأي الحكيم ولا يقبل منه، وهذا يدل على بغض العرب للكسل والخمول وخاصة في الرجل القصير، الذي لا يُسمع ولا يُعقل له حتى وأن كان رأيه حكيماً، وهم بذلك يتصفون ببعد النظر وحدثه في الرجال.

ونكتفي بهذا القدر من هذه الأمثال التي وردت في كتب النحويين والصرفيين، والتي كانت موضعاً لكثير من الشواهد المختلفة سواء كانت نحوية أو صرفية، وأن ما أوردناه هو قليل من كثير، ولكن تجنباً لعاملي التكرار والإطناب آثرنا أن يكون حديثنا مركزاً حول بعض المسائل النحوية والصرفية، وهذا إن دلّ فإنما يدل على أن المثل يعدُّ من

(٨٤)- عباس حسن ، النحو الوافي ، ج١، ص ٥٨٤.

مصادر الاستشهاد الأربعة بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي .

الخاتمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد.

تناول هذا البحث بالنظر والتحليل الاحتجاج بالأمثال الجاهلية في النحو والصرف، وقد تمّ استعراض نماذج للأمثال التي سيقف حججاً للنحاة القدماء من لدن سيبويه إلى عصرنا هذا، وأبرز من خلالها الدور الكبير الذي يؤديه المثل العربي في التقعيد النحوي والصرفي بوصفه واحداً من مصادر الاحتجاج، وتوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

١/ احتجاج النحاة بالأمثال الجاهلية لأنها جمل قصيرة ميسرة وموضع ثقة، إذ يمكن أن تتحقق فيها المشافهة.

٢/ ليس هنالك خلاف حول الاحتجاج بالمثل العربي لا من حيث الزمان ولا المكان.

٣/ الاحتجاج بالمثل يشابه الاحتجاج بالشعر من جهة أن كلا الأمرين فيه تجوّز الضرورة فيه ليطرد مع القاعدة.

٤/ المثل المختلف في روايته لا يُحتج به وإنما يتمثل به.

٥/ في أحيان كثيرة يقدم المثل على الشعر ممّا يدلّ على مكانة الأمثال في الاحتجاج.

٦/ يُحتج بالمثل العربي لأنه لا يغيّر، وإذا تغيّر فإتّما ذلك من صنع النحاة حتى يطرد مع قواعدهم، وهذا على وجه الدور.

٧/ كشف البحث أن للمثل العربي قيمة أدبية ولغوية لا تقل مكانة عن مصادر الاحتجاج الأخرى، وكأنّه قيل للإيفاء بالأغراض النحوية والصرفية، دون الأغراض الأدبية التي يصوّرها ويقوم عليها.

٨/ الاحتجاج بالأمثال في القضايا النحوية أكثر منها في القضايا الصرفية.

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، تحقيق أحمد فريد أحمد وآخرون، المكتبة التوقيفية، القاهرة، لا ط، لا ت.
- ٣- ابن رشيق (أبو علي الحسن القيرواني)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٤- ابن عصفور (علي بن مؤمن)، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط٨، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٥- ٤/ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، فواز الشّعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٦- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل)، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، مصر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٧- ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- ٨- ابن القيم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر)، الأمثال في القرآن الكريم، دار العلم، القاهرة، لا ط، لا ت.
- ٩- ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني)، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا وآخرون، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٠- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤١٠هـ.
- ١١- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين)، أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١٧٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٢- ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، شرح محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الإيمان، المنصورة، ب ط، ب ت.
- ١٣- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد أحمد وآخرون، المكتبة التوقيفية، القاهرة، لا ط، لا ت.
- ١٤- أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله)، جمهرة الأمثال، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
- ١٥- الأشموني (علي بن محمد)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد

- محي الدين عبد الحميد، شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ٥١٣٦٥ - ١٩٤٦م.
- ١٦- حسن محمد شرف، الوسيط في تصريف الأفعال، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٥١٤٠٩ - ١٩٨٩م.
- ١٧- خالد الأزهري (خالد بن عبد الله)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
- ١٨- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق)، كتاب الجمل في النحو، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الأردن، ط٢، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.
- ١٩- الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين محمد بهادر بن عبد الله)، البرهان في إعراب القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العلمية، صيدا، بيروت، ط٢، ١٣٩١-١٩٧٢م.
- ٢٠- سيبويه (أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هرون، دار الجبل، بيروت، ط١، لا ت.
- ٢١- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وآخرون، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٢٢- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧ - ٢٠٠٦م.
- ٢٣- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٢م.
- ٢٤- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٤، ب ت.
- ٢٥- الفرزدق (همام بن غالب)، ديوانه، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.
- ٢٦- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المحتسب، تحقيق أحمد الدالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٨-١٩٩٧م.
- ٢٧- المبرد، المقتضب، تحقيق حسن محمد، مراجعة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠ - ١٩٩٩م.
- ٢٨- محمد إبراهيم عبادة، عصور الاحتجاج في الشعر العربي، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، لا ط، لا ت.
- ٢٩- محمد توفيق، الأمثال العربية، دار الكتب العلمية، القاهرة، لا ط، لا ت.
- ٣٠- محمد عيد، النحو المصفي، مكتبة الشباب، القاهرة، ط٢، لا ت.
- ٣١- الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد)، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار العلم، بيروت، لا ط، لا ت.
- ٣٢- النابغة الذبياني (زياد بن معاوية)، ديوانه، تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٣٨٣ - ١٩٦٣م.